وزير النقل يصدر قراراً بلائحة إجراءات السلامة للسفن التي لا تخضع للمعاهدات البحرية الدولية

عدن / خاص:

أصدر وزير النقل الدكتور عبدالسلام صالح حُميد، القرار الوزاري رقم (42) لعام 2025م بشأن «لائحة تنظيم إجراءات السلامة للسفن التي لا تخضع للمعاهدات البحرية الدولية»، استناداً إلى عرض الهيئة العامة للشؤون البحرية، وذلك لتنظيم عمل هذا النوع من السفن التي تؤم الموانئ اليمنية وإلزامها بالمتطلبات الكفيلة بتحقيق السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث والمخاطر التشغيلية.

وتتكون اللائحة من أربعة فصول رئيسية، تناول الفصل الأول التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق التطبيق، حيث عرّفت اللائحة كافة المصطلحات القانونية والفنية المرتبطة بالسفن، وبينت السفن التي تشملها إجراءات التنظيم وأهداف اللائحة في تحقيق السلامة وحماية البيئة البحرية، كما حدد نطاق التطبيق على السفن اليمنية والأجنبية غير المشمولة بالمعاهدات الدولية باستثناء الصيد التقليدي.

وخُصص الفصل الثاني لشروط إصدار شهادة متطلبات السلامة للسفن اليمنية، وتراخيص العمل للسفن الأجنبية بين الموانئ اليمنية، حيث أوضح المتطلبات التفصيلية التي تشترطها الهيئة، مثل صلاحية بدن السفينة، تجهيزات السلامة ومكافحة الحريق، الأنوار الملاحية، مؤهلات قائد السفينة، الوثائق الرسمية، الأجهزة والخرائط الملاحية، معدات حماية البيئة، وغيرها من الشروط القانونية والفنية الواجبة التطبيق.

بينما تناول الفصل الثالث «إجراءات المعاينة والتفتيش لتلك السفن»، حيث أوضح منهجية التفتيش الدوري والفني من قبل الهيئة العامة للشئون البحرية، على مواصفات وتجهيزات السفن لضمان استيفاء متطلبات السلامة البيئية والفنية.

أما الفصل الرابع فتضمن «أحكام عامة وختامية»، وبيّن مسؤوليات الهيئة البحرية في تطبيق أحكام اللائحة، ورصد المخالفات، وفرض العقوباتن والإجراءات الإدارية والتدابير القانونية بحق المخالفين، فضلاً عن أحكام مراجعة وتحديث اللائحة وفق المستجدات والمعايير الدولية.

وأكد القرار في مادته الأخيرة على العمل به من تاريخ صدوره، وإبلاغ من يلزم بالتنفيذ.

وزير الصناعة يبحث مع وفد الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية تعزيز جهود الشراكة

عدن / خاص:

بحث وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، مع وفد من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، أولويات احتياجات الوزارة وسُبل تعزيز جهود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتطرق اللقاء، الذي ضم وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الخارجية محمد الحميدي والمختصين بالوزارة، ورئيس برامج التعاون الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي إيرين تسيموس، ومسؤول مكتب اليمن بالمفوضية الأوروبية في بروكسل مارتن دودرميل، ومدير إدارة التعاون الإقليمي والاستراتيجي بمنظمة OECD رافائيل ترابيسو، الى عدد من المواضيع المتصلة بنشاط الوزارة وآفاق التعاون والشراكة مع القطاع الخاص والصعوبات التي تواجهها.

وخلال اللقاء، أكد وزير الصناعة والتجارة أهمية هذه اللقاءات في مناقشة القضايا التجارية والصناعية المشتركة وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الدولية الداعمة، مشيراً إلى حرص الوزارة على توسيع الشراكة مع الشركاء الفاعلين وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

واستعرض الوزير الأشول الجهود المبذولة لخلق حلقة تواصل فعالة بين القطاعين العام والخاص وربط المستثمرين اليمنيين في الداخل والخارج عبر المشاركة في الملتقيات الاقتصادية وتأسيس مجالس رجال الأعمال مع الدول الشقيقة.. منوهاً إلى أن البلاد تواجه تحديات اقتصادية متفاقمة جراء انقلاب مليشيات الحوثي على مؤسسات الدولة، ما تسبب في إحداث فجوة كبيرة في النشاط التجاري وخروج رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج إلى جانب الاعتداءات التي طالت الملاحة البحرية وهددت خطوط التجارة الدولية الأمر الذي كبد الاقتصاد الوطني خسائر جسيمة.

وأشاد وزير الصناعة والتجارة، بالبرامج والمشاريع التي ينفذها الاتحاد الأوروبي ومنظمة OECD في مجال بناء القدرات وتعزيز الصمود الاقتصادي، وما أحدثته من آثار ملموسة في تحسين بيئة العمل الاقتصادي.. مطالبا بمزيد من الدعم لتطوير قدرات الوزارة والأنشطة التي تنفذها بما يسهم في الارتقاء بالمنظومة الاقتصادية ودعم جهودها في تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين أداء القطاعات الاقتصادية.

من جانبهم، أكد وفد الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استمرار دعمهم للحكومة اليمنية في مختلف الجوانب.. مشيدين بمستوى الشراكة القائمة مع وزارة الصناعة والتجارة .. مشيرين إلى حرصهم على توسيع مجالات التعاون خلال المرحلة القادمة بما يلبي احتياجات الوزارة ويسهم في دعم التنمية الاقتصادية في اليمن.

كما قام وزير الصناعة والتجارة بتسليم درعين لوفد الاتحاد الأوروبي، ولمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تقديراً لجهودهم في دعم القطاعات الاقتصادية وتعزيز برامج التنمية والشراكة مع الوزارة.. مؤكداً حرص الحكومة على استمرار التعاون المشترك بما يسهم في تطوير الأداء المؤسسي وتحسين بيئة الأعمال.

هندسة المجتمع تبدأ من الأسرة

إلهام محمد زارعي

يُقال إن المجتمع هو مجموعة أسر، وإن الأسرة هي الخلية الأولى التي تُبنى منها الأمم. لكن، ماذا لو قلبنا المشهد؟ ماذا لو نظرنا إلى المجتمع لا باعتباره الأصل، بل كظل يتكوّن من ضوء صغير يشعّ من بيتٍ واحد، من قلبين تعلّما كيف يتعايشان؟

المجتمع في حقيقته ليس كياناً ضخماً كما نتخيله في نشرات الأخبار أو في سجلات الدول. إنه نَفَسٌ جماعي، يتشكل من أنفاسٍ صغيرة صادقة تصدر من مطابخ البيوت، من حديث أمٍّ تخفف عن ابنها، ومن أب يبتسم رغم التعب، ومن طفلٍ يتعلم أن يشارك لعبته بدَل أن يحتكرها.

المجتمع ليس الساحات ولا الشوارع، بل تلك المساحات الصغيرة التي تتسع بالحب وتضيق بالأنانية. حين نرى الناس يتحدثون عن "تعايش المجتمعات"، نتصور اتفاقيات دولية، أو مؤتمرات عن التسامح، أو شعارات مطبوعة على الجدران. لكنّ التعايش لا يولد هناك، بل يولد في الصمت الأول بين زوجين بعد خلاف، في اختيار الكلمة اللطيفة بدل الجارحة، في قبول الاختلاف داخل المائدة الواحدة قبل أن نحلم بقبوله في الوطن الواحد.

المجتمع لا ينهار لأن السياسة فشلت فقط، بل لأن الأسر نسيت فنّ الإصغاء. والتعايش لا يُصنع بالخطابات، بل بالقدرة على النظر في عيون من نختلف معهم دون خوف أو احتقار.

إن كل صراع كبير في العالم بدأ من نزاع صغير في أسرة ما لم تتعلم كيف تحبّ الاختلاف. وكل سلام شامل يبدأ حين يقرّر بيتٌ واحد أن يكون منارةً للرحمة بدل مرآة للغضب. لذلك، حين نفكر في إصلاح المجتمع علينا أن نبحث أولاً في صوتنا ونحن نتحدث مع من نحب، في أسلوبنا ونحن نختلف، في تربيتنا لأطفالنا. دعونا نسأل أنفسنا: هل نعلّمهم أن يكونوا على حق دائمًا؟ أم نعلّمهم كيف يصغون حين لا يكونون كذلك؟

كل وطن هو مجموعة قلوب تتعلم التعايش تحت سقف واحد. وكل حضارة عظيمة كانت في أصلها "أسرة فاضلة" كبرت حتى احتضنت الجميع.

فلنبدأ من هناك، من حيث يختبئ المجتمع في صورته الأصغر: في كأس شاي يجمع بين جيلين، في كلمة "نحن" التي تغلب "أنا". وحين نُتقن بناء هذه الدائرة الصغيرة من التفاهم، سيتسع الضوء وحده، بلا قرارات ولا قوانين، ليغمر العالم بأسره.

ودمتم سالمين.

وزارة الشؤون الاجتماعية تدشّن الخطة الوطنية لحماية الطفل 2026-2029

عدن / خاص :

دشّنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، يوم أمس في العاصمة عدن، برعاية كريمة من دولة رئيس الوزراء سالم عبدالله بن بريك، «الخطة الوطنية للطفولة 2026 - 2029» تحت شعار «الطفولة بلا حماية... مستقبل بلا أمان».

وفي حفل التدشين، الذي حضره البروفيسور عبد الناصر أحمد علي الوالي وزير الخدمة المدنية والتأمينات، والأستاذ محمد محمد حزام الأشول وزير التجارة والصناعة ، وعدد من نواب الوزراء والوكلاء ومديري العموم، وممثلي المنظمات الأممية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، ألقى الدكتور محمد سعيد الزعوري وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كلمة رحّب في مستهلها بالحاضرين، مشيراً الى ان هذه المناسبة العالمية تأتي لتجديد الالتزام بحقوق الطفل وتعزيز الجهود لضمان بيئة آمنة وكريمة لكل طفل، كما تُعدّ رسالة واضحة بأن بلادنا ماضية في مسار حماية أطفالها وتعزيز كرامتهم وإنسانيتهم.»

وأكّد الوزير الزعوري في كلمته أن حماية الطفل هي ركيزة أساسية لبناء بلد آمن ومستقبل مزدهر، وهي مسؤولية جماعية تتقاسمها الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، وهي مسؤولية أخلاقية وإنسانية قبل أن تكون مؤسسية أو قانونية، موضحاً أن هذه الخطة هي ثمرة جهود وطنية شاملة، شارك في إعدادها فريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ونخبة من الأكاديميين المتخصصين من جامعات عدن وحضرموت وتعز، وعدد من الخبراء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من أجل تعزيز نظام متكامل لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال والإهمال.

وأشار إلى أن الخطة تستند إلى المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ونصوص اتفاقية حقوق الطفل.

وتطرّق الوزير الزعوري إلى ما تعانيه البلاد من تحديات وصراعات متواصلة جعلت الأطفال الفئة الأكثر هشاشة وتأثرا، حيث يواجه الكثير منهم العنف والنزوح وفقدان فرص التعليم والرعاية الصحية، مؤكداً أن ما يجري من انتهاكات بحق الطفولة في بعض المناطق يُعدّ كارثة إنسانية بكل المقاييس، تستدعي من الجميع مضاعفة الجهود ورفع مستوى الاستجابة الوطنية والدولية لحماية هذا الجيل.

كما القت الدكتورة سحر حجازي مديرة مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالعاصمة عدن كلمة عبرت عن سعادتها باطلاقة الخطة وامتنانها للحكومة اليمنية على الجهود المخلصة المبذولة في خدمة اليمنيين وخاصة النساء والاطفال ..مقدمة شكرها للفريق الفني للوزارة والوزارات المعنية والى الشركاء من منظمات الامم المتحدة والمنظمات الغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي ساهمت في اعداد الخطة.

هذا وشهد الحفل عرضا وشرحا واسعا للخطة واهدافها كما تم تكريم منظمة اليونيسف والفريق الفني الوزاري وقدمت زهرات من الاطفال لوحة فنية استعراضية نالت احسان الحاضرين.

وتقدّم «الخطة الوطنية لحماية الطفل 2026-2029م»، التي تركز على (12) محافظة هي: (عدن، حضرموت الساحل، حضرموت الصحراء، الضالع، لحج، الحديدة، شبوة، تعز، المهرة، أبين، مأرب، أرخبيل سقطرى)، رؤية شاملة لتطوير أوضاع حماية الطفولة على المدى القصير والطويل..تهدف إلى تحقيق أهدافها السبعة الاستراتيجية من خلال عدد من التدخلات التي تغطي الجوانب الخاصة بالإطار القانوني، والبنية المعرفية، والكوادر الوطنية، والخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم، وبدائل الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى هيكلية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتطويرها.

وزير الصحة يفتتح الملتقى العلمي الثاني لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات

عدن / سبأ:

افتتح وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحيبح، أمس، بالعاصمة المؤقتة عدن، أعمال الملتقى العلمي الثاني لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، الذي نظمه البرنامج الوطني لمقاومة مضادات الميكروبات، بالتعاون مع عدد من الشركاء من الجهات الحكومية والدولية.

وناقش الملتقى، بمشاركة ممثلين عن الوزارات، والمؤسسات، والهيئات ذات العلاقة، وعدد من الشخصيات الأكاديمية والخبراء، دور القطاعات المعنية في مواجهة مقاومة مضادات الميكروبات، وأهمية إعداد استراتيجية وطنية موحدة.

وتطرقت النقاشات الى طرق مكافحة العدوى، ومعرفة الممارسات المهنية للعاملين في قطاع الرعاية الصحية ومدى الوعي باستخدام المضادات الحيوية.

واستعرض الملتقى نتائج دراسات علمية حول الفعالية المضادة للبكتيريا لعسل اليمن ومستخلصات نباتية ضد الزائفة الزنجارية، إضافة إلى أنماط مقاومة المضادات الحيوية في العينات السريرية بمحافظة شبوة، والارتفاع المقلق لعدد من مسببات الأمراض المقاومة للأدوية.

وأكد وزير الصحة، أهمية انعقاد الملتقى في ظل ازدياد تحديات مقاومة مضادات الميكروبات التي أصبحت إحدى أكبر المعضلات الصحية التي يواجهها النظام الصحي اليوم، وستتفاقم في المستقبل إن لم تُتخذ الإجراءات المناسبة.

وأشاد الوزير بالخطوات الثابتة التي يواصلها البرنامج الوطني منذ إشهاره رغم التحديات التي تواجهه والعبء الكبير الملقى على عاتقه.. داعيا إلى تعزيز العمل المشترك وفق منهج الصحة الواحدة وتكثيف التنسيق بين الوزارات والجهات ذات العلاقة لمواجهة هذا التحدي.

وشدد وزير الصحة، على ضرورة ضبط استيراد المضادات الحيوية، ووضع القيود التنظيمية المناسبة عبر الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية بالتوازي مع رفع الوعي المجتمعي باعتباره حجر الزاوية في الحد من الاستخدام العشوائي للمضادات.

من جهتها أوضحت مدير عام البرنامج الوطني لمقاومة مضادات الميكروبات بوزارة الصحة الدكتورة منية الخضيري، أن مقاومة الميكروبات تعد تهديدًا عالميًا عابرًا للحدود والقطاعات، وتمس منجزات الطب الحديث وتشكل خطرًا على الأمن الصحي والاقتصادي.

وأكدت أن صحة الفرد لا تنفصل عن صحة المجتمع، وصحة الإنسان لا تكتمل دون سلامة البيئة والثروة الحيوانية والزراعية.. مشددة على ضرورة تبني نهج الصحة الواحدة كخيار لا بديل عنه.

بدوره أكد ممثل منظمة الصحة العالمية لدى اليمن، الدكتور سيد حسين، أهمية الملتقى في مناقشة واحدة من أخطر المشكلات الصحية عالميًا .. مستعرضًا الوضع الدولي الراهن لمقاومة مضادات الميكروبات وخطورتها المتصاعدة.. داعياً إلى توحيد الجهود والعمل وفق نهج الصحة الواحدة واستمرار الشراكة بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في تقديم الدعم الفني واللوجستي.

وتخلل جلسات الملتقى استعراض لجهود البرنامج الوطني ومراحل تطوره، واستطلاع للرأي حول واقع استخدام المضادات الحيوية بين الاستخدام الرشيد والانتشار غير المنضبط.

وفي الختام، كرم البرنامج الوطني لمقاومة مضادات الميكروبات، وزارات الصحة العامة والسكان، والزراعة والري والثروة السمكية، والمياه والبيئة، إضافة إلى منظمة الصحة العالمية ومنظمة (الفاو)، تقديرًا لإسهاماتها في دعم برامج المكافحة.

نائب وزير الخارجية يتسلم أوراق اعتماد الممثل الجديد لصندوق الـ(UNFPA)

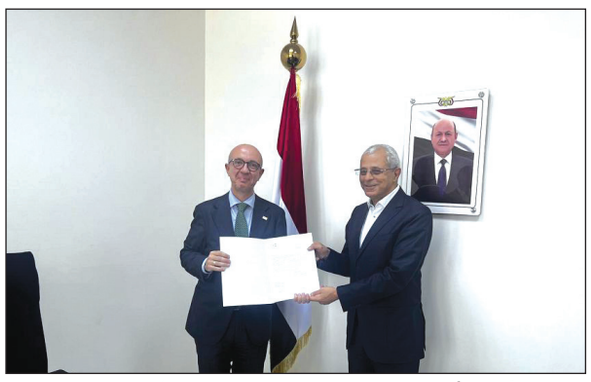

عدن / سبأ:

تسلم نائب وزير الخارجية وشؤون المغتربين، مصطفى نعمان، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، اوراق اعتماد الممثل الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، فرانشيسكو غالييتيري، وذلك في إطار تعزيز مجالات التعاون والشراكة بين الحكومة اليمنية ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة.

ورحّب نائب وزير الخارجية، ومعه رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتورة صفاء معطي بالممثل الأممي الجديد..معرباً عن تمنياته له بالتوفيق في مهامه..مؤكداً استعداد وزارة الخارجية لتقديم كل التسهيلات اللازمة بما يضمن نجاح برامج وأنشطة الصندوق في اليمن.

وأكد نائب وزير الخارجية، أهمية الدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم قطاعات حيوية وعلى رأسها الصحة، وتمكين المرأة والشباب، ودعم القدرات المؤسسية وبرامج الإحصاء الوطني.. مشدداً على ضرورة تعزيز التنسيق المشترك بما يضمن توجيه برامج الدعم بما يتوافق مع أولويات الحكومة وخططها التنموية.

وأشاد بجهود الصندوق خلال السنوات الماضية وما قدمه من تدخلات إنسانية وتنموية..مؤكداً أهمية مواصلة تلك الجهود في ظل التحديات الإنسانية التي تواجهها بلادنا، وضرورة تفعيل العمل المشترك لضمان وصول الخدمات الأساسية إلى المحتاجين في مختلف المحافظات.

من جانبه، اكد الممثل الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حرصه على تطوير التعاون مع الحكومة اليمنية، وتعزيز حضور الصندوق وبرامجه في اليمن بما يسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية ودعم بناء القدرات الوطنية.

وفي ختام اللقاء، أكد نائب وزير الخارجية، حرص الحكومة اليمنية على استمرار التعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينه من تنفيذ برامجه ومشاريعه، بما يخدم أولويات الحكومة ويلبي الاحتياجات الإنسانية والتنموية للمواطنين في مختلف المحافظات .

نائب وزير الإدارة المحلية يناقش الترتيبات النهائية لموازنة الوزارة للعام 2026

عدن / سبأ:

ناقش نائب وزير الإدارة المحلية، معين محمود، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، مع اللجنة الفنية لإعداد الموازنة العامة للوزارة للسنة المالية 2026م ، مستوى الإنجاز لإعداد الموازنة وسقوفها التأشيرية، وذلك استناداً إلى القرار الوزاري رقم (6) للعام 2025م.

وأشار نائب الوزير إلى أهمية الإنجاز النهائي لإعداد الموازنة وتضمين كافة البنود حسب التبويب المالي والاقتصادي لإعداد الموازنات العامة بناء على الكتاب الدوري لإعداد الموازنة العامة للدولة رقم (1) للعام 2025م وكآفة القرارات والتشريعات المتعلقة بذلك.

وتطرق الاجتماع إلى عدد من الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام وما تم استيعابه، من التزامات حتمية قائمة منها العمل على استيعاب وتثبيت المتعاقدين ضمن الدرجات الوظيفية، وتطوير البنية التحتية للوزارة من نفقات تشغيلية، وأنظمة إلكترونية، وتزويد الوزارة بمنظومة شمسية كونها تحد من نفقات الوقود وتقلل من استهلاكه.

ووجه نائب وزير الإدارة المحلية بضرورة إعداد تقديرات دقيقة للموارد العامة المشتركة للعام 2026م، ومقارنتها بالبيانات الفعلية المحصلة في الأعوام السابقة، والخروج بملاحظات وتوصيات تخدم الصالح العام وتتوافق مع التوجهات العامة للدولة الرامية إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية شاملة.

14 OCTOBER 14 أكتوبر يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - العاصمة عدن

نائب رئيس مجلس الادارة - نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد

مدير التحرير
زكريا السعدي

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجنزير

سكرتير التحرير
محمود غلام

مدير الاخراج
محمد أنور الصوفي

عدن المعلا شارع الصعيدي

بريد الصحيفة: 14october1968@gmail.com

الإعلانات: تلفون/ فاكس: 02-248050

البريد الإلكتروني: adv.14october1968@gmail.com